5. نظريات التغير الاجتماعي.

لقد أثبتت البحوث والدراسات الاجتماعية أن المجتمعات لا تعيش في حالة ساكنة (استاتيكية)، وإنما هي في حالة تغير وديناميةعلى الدوام، ولا يقتصر ذلك على المجتمعات الحديثة أو المعاصرة فقط، حيث أثبتت الدراسات التي قام بها العديد من المفكرين الاجتماعيين مثل "ابن خلدون" و "جون جاك روسو(J.J. Rousseau)" و"كوندرسه (A. Condorcet)" أن المجتمعات القديمة كانت تعيش في حالة من التغير والتحول الدائمين، لذلك كانت ظاهرة التغير في المجتمعات تمثل مجالا خصبا لقيام العديد من النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة قديما وحديثا، والبحث في العوامل المؤدية إليه، وانعكاساته الإيجابية والسلبية.

وبالرغم من تناقض بعض النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي، والتي قدمها مختلف علماء الاجتماع، إلا أنها استطاعت أن تأصل لدراسة التغير الاجتماعي وفق المنهج العلمي الصحيح، وسلطت الضوء على نوع من الدراسات الاجتماعية الجديرة بالاهتمام، بالرغم من صعوبتها وتشعبها وارتباطها بمختلف الظواهر الاجتماعية الإيجابية منها، والسلبية. فالبعض من هذه النظريات فسرت التغير الاجتماعي على أساس أنه يسير بشكل دائري، والبعض الآخر فسر التغير الاجتماعي بأنه يسير وفق خط مستقيم، لذلك تنقسم النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي إلى قسمين: نظريات دائرية، ونظريات خطية، والتي نقوم بعرضها على النحو التالي:

أولا: النظريات الدائرية: تجمع نظريات الدورة الاجتماعية على أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت، وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة، لذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في أنتظامه ودوراته ما يلي[1]:

---

[1] خليل عمر معن، مرجع سابق، ص273.

أ- هناك دوائر فلكية متعاقبة ومتواترة مثل الليل والنهار والعمل والنوم وفصول السنة الأربعة التي تنظم الزراعة والعمل.

ب- هناك دوائر بيولوجية حياتية تتشابه مع دورة الحياة الاجتماعية مثل الولادة، الطفولة، الشباب، النضج، الشيخوخة والوفاة، والحياة الاجتماعية تمر بهذه المراحل أيضا.

ج- هناك دوائر اجتماعية وإقتصادية وسياسية، وبذات الوقت هناك حكومات تولد وتعيش ثم تزول، وأن فترة الرخاء تأتي بعد أزمات الحرب. ومن أبرز رواد هذه النظرية نجد:

1. نظرية ابن خلدون:

اشتهر ابن خلدون بدراساته العلمية حول الظواهر الاجتماعية التي وضعها في كتابه الموسوم ب"كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، وهو كتاب مؤلف من سبعة أجزاء، يبدأ بكتاب "المقدمة" التي وضع فيها ابن خلدون أفكاره وآراءه حول العمران البشري، وقام بتتبع أحول المجتمع الإنساني، وعوامل نشأته وقوته، إلى عوامل ضعفه واضمحلاله، كما درس بعض الخصائص الاجتماعية لمختلف الأصناف الاجتماعية، كالبدو وصفاتهم، والحضر وصفاتهم، والعلاقة القائمة بين هذه المجتمعات.

وانطلاقا من هذه الفكرة، اعتقد ابن خلدون أن المجتمع الإنساني يسير وفق قوانين محددة وثابتة، "فحوادثه مرتبطة بعضها ببعض، وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته، وكذلك يحدث للدول، وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية، تبدأ وتنتهي من النقطة التي بدأت منها، وأن هذه الظاهرة – دورة المجتمع – مستقلة عن الإدارة

الإنسانية، وقد أسهب ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية (الاجتماعية)"[1].

وقد استخدم ابن خلدون مفهوم "الدولة" عند دراسته للتغير الاجتماعي، واعتبرها كمؤشر للتغير الاجتماعي بدلا من القيم والمعايير والأسرة والقبيلة، وحسب ابن خلدون فإن الدولة تعيش عمرا محددا مثل الإنسان يبدأ من الميلاد، ثم شباب، فالموت، وبالتالي فإن عمر الدولة لا يتعدى أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو متوسط عمر شخص واحد ويكون أربعون عاما، وبالتالي يكون عمر الدولة هو (120) سنة. وفي هذا يقول: "إن الدولة في الغالب لا تعدوا أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط. فيكون أربعين الذي هو أنتهاء النمو والنشوء إلى غايته"[2]. ويمثل كل جيل مرحلة من مراحل عمر الدولة، فالمرحلة الأولى تمثل النشأة والتكوين، أما المرحلة الثانية فتمثل النضج والاكتمال (القوة)، وتمثل المرحلة الرابعة الهرم والشيخوخة، وفيما يلي نقوم بعرض هذه المراحل على النحو التالي:

1.1 مرحلة النشأة والتكوين: تتميز المرحلة الأولى بالخشونة والعصبية والشجاعة، فهم لا يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك في المجد فلا تزال صورة العصبية محفوظة فيهم، وهي الأساس الذي يقوم عليه الاجتماع الإنساني وفق رؤية ابن خلدون. "ورغم الاختلافات العديدة بين الباحثين الاجتماعيين حول تفسير مفهوم العصبية، إلا أنها تعني على العموم الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه وإياه من نسب، أو ما تقتضيه عوامل الحوار أو الولاء من ضرورة الدفاع عنه ضد الظلم، وهي أساس التغلب والتماسك بين الأفراد مما يؤدي إلى تقوية الدولة والملك"[2].

2.1 مرحلة النضج والاكتمال: وفي هذه المرحلة يتحول حال المجتمع من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الترف، و من الاشتراك في المجد إلى الانفراد الواحد به، وكسل الباقين عن

---

[1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص89.
[2] نفس المرجع، ص 90. نقلا عن: عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون. دار مكتبة الهلال، بيروت،1983، ص34.
[2] نفس المرجع، ص 36.

السعي فيه، ومن عز الاستطالة في ذلك إلى الاستكانة فتنكسر صورة العصبية وتضعف بعض الشيء، وتؤنس منهم المهانة والخضوع ويبقى لهم الكثير من ذلك بما أدركوا الجيل الأول وباشروا أخوالهم وشاهدوا اعتزازهم وسعيهم إلى المجد ومراميهم في المدافعة والحماية، فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية وإن ذهب منه ما ذهب، ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التي كانت للجيل الأول أو على ظن من وجودها فيهم[1].

ويعتقد ابن خلدون أن المجتمعات حينما تتحول من البداوة إلى الحضارة، وتبدأ بالبحث عن الكماليات، والترف يبدأ الفساد يدب إليها، وهذا الفساد من مؤشرات الهرم "والهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع عنها" وهذا ما أكده الدكتور محمود الكردي لقوله: "ويذهب ابن خلدون إلى أن المجتمع حينما يبدأ بالأنتفاع بثمرات الحضارة ويأخذ في التحضر، يتطرق إليه الفساد وينتهي به الأمر إلى الهرم"[2].

3.1 مرحلة الهرم والشيخوخة: وهي مرحلة شيخوخة الدولة، وتوجهها نحو الزوال، لما يطرأ على العصبية من فساد، فينسون عهد البداوة والخشونة، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر، ويبلغ فيهم الترف غايته بما فيه من النعيم ونضارة العيش فيصيرون عيالا على الدولة، ومن جملة النساء والوالدين المحتاجين للمدافعة عنهم وتسقط العصبية بالجملة وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة، ويلبسون على الناس في الشارة والزي وركوب الخيل وحسن الثقافة يموهون بها وهم في الأكثر أجبن من النسوان على ظهورها، فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعته فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة، ويستكبر بالموالي وتصطنع من يغني عن الدولة بعض الغناء حتى يتأذن الله بانقراضها فتذهب الدولة بما حملت[3].

---

[1] معن خليل عمر، مرجع سابق، ص .ص 34 .35 .

[2] محمود الكردي، التحضر: دراسة اجتماعية. دار المعارف، القاهرة، 1986، ص ص 34-35.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة. مرجع سابق ، ص .ص 170. 171.

على هذا الأساس فسر ابن خلدون ظاهرة التغير الاجتماعي في الدولة، حيث تنشأ الدولة من خلال البداوة، وما تتميز به من خشونة وبأس وقوة، وعصبية، ثم بعد أربعين سنة تتبدل صفات المجتمع وتميل أكثر إلى الترف واللهو، والاتكال على الحاكم، وهنا تبدأ العصبية بالضعف والفتور، وتدوم هذه المرحلة أربعون سنة كذلك، وتبقى الأربعين سنة الأخيرة من عمر الدولة، تكون فيها هزيلة وضعيفة، بما آل الناس إليه من الجبن والضعف والاستكانة، فتصير غير قادرة على حماية نفسها من الأعداء، وهذا أحد مؤشرات فناء الدولة.

ونلاحظ من خلال تفسير ابن خلدون للتغير الاجتماعي أنه اعتمد على مفهوم العصبية في تطرقه إلى التغيرات التي تصاحب مختلف مراحل حياة الدولة وهي تعني (العصبية) "الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه وإياه من نسب، أو ما تقتضيه عوامل الحوار أو الولاء من ضرورة الدفاع عنه ضد الظلم، وهي أساس التغلب والتماسك بين الأفراد مما يؤدي إلى تقوية الدولة والملك. وكلما كانت هذه خاصية الاجتماعية قوية في المجتمع كانت الدولة قوية، وإذا بدأت العصبية بالضعف والفتور داخل المجتمع، ضعفت معها الدولة، وإذا زالت، زالت معها الدولة، وهذا ما أكده المفكر الجزائري مالك بن نبي بقوله: "إننا نلتمس التغير عبر مراحل تكون العصبية وقوتها وضعفها، والمتمثلة في المحرك الأساسي لتكوين السلطة واستمرارها وهرمها، والانتقال من وضعية إقتصادية واجتماعية بسيطة إلى وضعية معقدة من البدو إلى الحضر، بوصف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل وضعية بما في ذلك التحول التقني المادي وكذلك القيمي لها، وكل ذلك عبر مراحل زمنية"[1].

ونستخلص في الأخير من خلال نظرية ابن خلدون حول التغير الاجتماعي، أنه توصل إلى العديد من القوانين التي تتحكم في عملية التغير الاجتماعي كالعصبية مثلا، وهي قوانين خاصة بالمجتمع الذي عاصره وعاش، وهو يحمل خصائص نابعة من الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت أي حولي القرن الرابع عشر، حيث يرى محمود الكردي أن "ما يؤخذ

---

[1] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة. ترجمة شاهين عبد الصبور، دار الفكر، دمشق، 1984، ص 98.

على آراء ابن خلدون عامة، أن النتائج التي توصل إليها لا تنطبق إلا على المجتمعات التي شاهدها في رحلاته، أو عاش بها واستقر"[2]، ولذلك لا يمكن أن نجعل القوانين الاجتماعية ثابتة لا تتبدل بتبدل الأحول والأزمنة والأمكنة، وإذا كنا نسلم بدورة الحياة والتغير التي جاء بها، فإنه علينا كذلك أن نسلم بالتبدل الذي يطرأ على القوانين التي تحكم المجتمع، فإذا كانت العصبية أساس التغير الاجتماعي في عهد ابن خلدون، فإن أساس التغير الاجتماعي في عهدنا هو التكنولوجيا وليس العصبية، "كما أن قانون العصبية لا يصدق إلا على شعوب العرب والبربر والشعوب التي تشبهها في التكوين والنشأة والظروف، ويشهد التاريخ بأن هناك دولا كثيرة (صغيرة وكبيرة) قد تكونت وازدهرت دون أن يكون للعصبية أو لروح القبيلة دخل في نشأتها وبقائها"[1].

كما أن مسألة عمر الدولة الذي حدده ابن خلدون بمئة وعشرون عاما لا أساس له من الصحة، فقد دل التاريخ قديما وحديثا أن هناك دولا عاشت وما تزال تعيش لمئات السنين، وهي لا تزال في أوج قوتها وهيمنتها على باقي الدول الأخرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، ولا علاقة للمراحل التي ذكرها ابن خلدون في ذلك من شيء، بفضل المكاسب التي تحققت عند هذه الدول من خلال النظام الديمقراطي وسياسة التداول على السلطة، وليس من الضروري أن تكون هناك علاقة بين التحضر والفساد، "إذ غير المنطقي أن نربط بين عملية التحضر التي يمر بها المجتمع، وحالة الفساد التي يراها ملازمة لذلك الأمر الذي ينتهي بها حتما ـ طبقا لرأيه ـ للهرم والاضمحلال والزوال"[2].

وإذا كان متوسط عمر الإنسان في عهد ابن خلدون أربعون عاما، فإن متوسط عمر الإنسان في العصر الحالي يفوق ذلك بكثير، نظرا للرعاية الصحية والاجتماعية التي يتلقاها الأفراد في زمننا الحالي، وبالتالي فإن نظرية ابن خلدون حول التغير الاجتماعي وإن كانت

---

[2] محمود الكردي، مرجع سابق، ص 35.
[1] نفس المرجع السابق، ص 35.
[2] نفس المرجع، ص 35.

مؤسسة علميا، وأثارت العديد من القضايا الاجتماعية المستجدة من خلال منهج علمي واضح، إلا أنها قاصرة وليست صالحة في كل جوانبها في الزمن الحاضر.

2. أوزفالد شبنجلر (Oswald Spengler): وهو عالم ألماني من أنصار النظرية الدائرية في التغير الاجتماعي، وقد وضع أفكاره حول هذه النظرية في كتابه "تدهور الغرب" الذي نشره عام 1918، وأحدث ضجة كبيرة حول هذه الأفكار الزاعمة بأن الحضارة الغربية تسير نحو السقوط والزوال، وقوبلت بالرفض. وقد شبه "شبنجلر" الحضارات الإنسانية بحياة الكائنات الحية التي تمر بمرحلة الشباب، ثم الرشد، ثم الشيخوخة المحتومة، وقد رأينا أن هذه الأفكار تتشابه كثيرا مع نظرية ابن خلدون رغم البعد الزمني الكبير بين المفكرين.

وتوصل "شبنجلر" إلى هذه الأفكار من خلال الدراسات التي قام بها حول ثمانية ثقافات مختلفة، وهي (الثقافة المصرية، بلاد الرافدين، الهندية، الصينية، والكلاسيكية الأبوللنية، والعربية أو المجوسية، وحضارة المايا، ثم الثقافة الغربية، ويشير إلى ثقافة تاسعة مازالت في طور النشوء وهي الثقافة الروسية، وتتميز كل ثقافة بخصائص ومميزات خاصة بها، وبالتالي فإن عملية التغير الاجتماعي لا تكون واحدة في كل المجتمعات، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته، مؤكدا على أن العلاقات المتبادلة بين الثقافات ليس لها دور في عملية التغير الاجتماعي[1].

كما قام "شبنجلر" بوضع إطار زمني لكل ثقافة، حيث يبلغ عمرها حوالي ألف سنة، فعلى سبيل المثال يقول إن الثقافة الغربية ظهرت حوالي سنة 900 م، ومن ثمة فإن نهايتها أصبحت وشيكة، وهذه الفكرة أدت إلى ردود أفعال كبيرة وتهجم على "شبنجلر"، لتنبؤه بزوال الحضارة الغربية قريبا[2].

---

[1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص 95.
[2] نفس المرجع، ص 96.

من خلال ما جاء به "شبنجلر" من أفكار يتضح لنا أنه يعتبر التغير الاجتماعي يسير في دائرة مغلقة، فالحضارات تولد وتنتقل إلى مرحلة الشباب والنضج، ثم تؤول إلى الشيخوخة والزوال، وأن كل حضارة لها ثقافتها الخاصة بها ولا تتأثر بغيرها من الثقافات في عملية التغير الاجتماعي، أو بالأحرى لا دخل للثقافات الأخرى في عملية التغير الاجتماعي، وهذه الفكرة لا تروق للعلماء الاجتماع والأنتروبولجيا في الزمن الحاضر، فهم يشددون على أهمية العامل الثقافي في عملية التغير الاجتماعي، وأن التغير الاجتماعي الحاصل اليوم هو نتيجة الاحتكاك الثقافي بين المجتمعات، وقد ساهم في هذه العملية وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وهناك من يفضل استخدام مفهوم الغزو الثقافي للتعبير أن بعض الدول الكبيرة تأثر بثقافتها على الدول الضعيفة، فتفقد ثقافات هذه الدول الضعيفة خصوصياتها وتنصهر في الثقافات الأخرى، وهذا ما يقصد به بالعولمة.

وبالتالي فإن لا مكان لأفكار "شبنجلر" اليوم في ظل العولمة. كما أن فكرة تشبيه الحضارة بالكائن الحي في عمره ومراحل نموه من الميلاد إلى الشباب والنضج ثم الهرم والفناء، وأن عمر الحضارة ألف سنة غير صحيح والدليل على ذلك خطأ نبوءته وتوقعه بأن الحضارة الغربية في مرحلة الشيخوخة وفناؤها قريب، بينما نلاحظ أنها أقوى حضارة على وجه الأرض في الزمن الحاضر، وهي في ريعان شبابها. ورغم كل هذا لا يمكن إنكار الأفكار القيمة التي جاء بها العالم الألماني "شبنجلر" حيث فتح المجال أما العديد من الباحثين لدراسة هذا الموضوع وفق المنهج العلمي.

3.نظرية أرنولد توينبي (A.Toynbee): يعد الفيلسوف أرنولد توينبي من أنصار النظرية الدائرية في التغير الاجتماعي، ويتجلى ذلك في كتابه الشهير دراسة التاريخ، الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، وذلك عن طريق دراسته لإحدى وعشرين حضارة من الحضارات المعروفة على مر التاريخ، وحاول أن يرصد عوامل نشوئها، ثم فنائها واندثارها، وذلك بغية الوصول إلى مجموعة من القوانين التي تحكم وجود الحضارات،

وقد توصل إلى أن المجتمعات تمر من المرحلة البدائية إلى المرحلة الحضرية، ويعود سبب التغيرات التي تحدث قي الحضارات الإنسانية إلى العامل الديني الذي يأخذ أحيانا الطابع الثوري أو التقدمي، ويعمل على حدوث تغييرات شاملة في المجتمع، كما أكد على أهمية العوامل المادية والبيئية في عملية التغير وانتقال الحضارات من حال إلى حال وتطورها وازدهارها، كما أن ازدهار الحضارات جاء نتيجة لرغبة الإنسان وتحديه للظروف والمواقف الصعبة[1].

ويؤكد "توينبي" أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى، فيرى أن الاستجابات للتحديات تنتج عنها عناصر النمو. وتستمر الحضارات في النمو طالما استمرت أقليتها المختارة في استجاباتها الخلاقة المتكافئة مع التحديات الجديدة. أما عملية الانحلال فتبدأ حين تفقد هذه الأقليات ديناميكياتها ولا تستطيع أن تستجيب بشكل خلاق للتحديات الجديدة، وتقوم السوابق الحضارية بتحديد مستواها، فالسوابق المنبثقة عن حضارات قديمة تكون بعد انحلالها أعلى مستوى من تلك التي جاءت من مجتمعات بدائية، وذلك لاختلاف إمكاناتها الكافية من نواح كثيرة هامة، ولذلك يذهب "توينبي" إلى القول بأن الحركة الدائرية تنطبق على كل الحضارات ، وإن كان يتميز بعضها بالعقم، والبعض الآخر بالتوقف إلى حين[1].

وقد كان "توينبي" أكثر تفاؤلا من غيره تجاه ظاهرة التغير الاجتماعي للحضارات حيث أن المجتمع كلما تعامل مع التحديات بطريقة فعالة وإيجابية، تبدأ الحضارات في النمو والتطور والازدهار، وتبقى على هذا الحال ما دامت الاستجابات للتحديات تعمل بشكل ديناميكي إيجابي، أما إذا فقد المجتمع قدرته على الاستجابة للتحديات فهنا يبدأ في الانحلال ومصيره ينتهي إلى الزوال، وقد أجمل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاثة نقاط[2]:

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع النشأة والتطور. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص364.
(1) دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص ص 129. 130.
(2) نفس المرجع، ص 130.

الأولى: إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة، وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.

الثانية: ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكمتها.

الثالثة: يستتبع الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره.

4. نظرية سوروكين (Sorokin) : يرى (سوروكين) أن المجتمعات تتحرك جيئة وذهابا، من نمط معين من الحضارة إلى آخر، وتحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على تسيطر على اتجاه التغير. "ويميز (سوروكين) بين الدائرة الكاملة، والدائرة النسبية في عملية التغير الاجتماعي، لأن صيرورة الدائرة الكاملة التي تنتهي من حيث أنتهت، وتبدأ مرة ثانية وتسير في نفس الاتجاه الذي بدأت منه، وهذا لا يحصل اعتباطا أو مصادفة، بل يخضع لقاعدة التكرارات القديمة مثل شروق الشمس وغروبها، وأنها لا تحصل مطابقة بل مشابهة لها، أي تقدم دائري على شكل حركة لولبية صاعدة وهابطة لا يمكن قياسها بشكل قاطع بل نسبي"[1].

ويذهب "سوروكين" إلى أن الحضارة تمر بأدوار ثلاث وهي: الذهنية، المثالية، والحسية، حيث تتميز الذهنية بالمعتقدات الدينية، وبنظام عائلي في التنظيم الاجتماعي، أما المثالية فهي قائمة على إيديولوجية مثالية سواء في الدين أو السياسة أو الاقتصاد، وهي تمهد للمرحلة القادمة، وهي المرحلة الحسية، ومن خلالها تصبح العناصر المكونة للحضارة تستند إلى العلم في الأمور القانونية والأخلاقية، وحتى الدينية، وبعد مدة تبدأ هذه المرحلة في الاضمحلال والتدهور، وتبدأ دورة حضارة جديدة[2].

---

[1] خليل عمر معن، مرجع سابق، ص 228.
[2] محمد فؤاد حجازي، التغير الاجتماعي. مكتبة وهبة عابدين، القاهرة، 1974، ص82.

واستنادا إلى الأفكار السالفة الذكر، يرى "سوروكين" أن الحضارات تتجدد ولا تفنى، من خلال مرورها بالعديد من المراحل تتخللها مجموعة من التغيرات التي تصل بها في الأخير إلى مرحلة من التدهور، ثم تبدأ دورة أخرى من حياة هذه الحضارة، وبالتالي يختلف سوروكين مع أنصار النظرية الدائرية الذين ذكرناهم سالفا حول هذه النقطة الجوهرية، كما ركز على أن المعرفة التي يتحصل عليها الانسان تقوده إلى تغيرات إيجابية و تطور حضاري كبير، أو المرحلة الحسية كما سماها، وهي تمثل مرحلة الشباب والقوة، وهذه الفكرة صحيحة، حيث نرى اليوم أن العلم والتكنولوجيا هما أساس الحضارة الإنسانية وعمادها، ثم تأتي بعدها مرحلة السقوط والاندثار لتبدأ الحضارة في دورة جديدة، وهذه الفكرة ليست مثبتة علميا.

5. نظرية ماكس فيبر (Max Weber): ماكس فيبر (1864-1920) عالم ألماني وهو ابن عائلة من الصناعيين وتجار الجملة وأصحاب مصانع النسيج، كما كان شاهدا على التحولات الاجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية، "ويعد ماكس فيبر" من بين علماء الاجتماع الأكثر شهرة في علم الاجتماع نظرا للإسهامات الكبيرة التي قدمها في خدمة هذا العلم، بالرغم من غيابه الباكر قبل أن يكمل معظم أعماله التي من أشهرها "الأخلاق البروتستأنتية وروح الرأسمالية" الذي يعد إسهاما كبيرا في علم الاجتماع خاصة أن المنهج المستخدم فيه هو المنهج الاستدلالي البرهاني الجديد.

لقد اهتم ماكس فيبر كثيرا بالعوامل الاجتماعية التي أدت إلى انتشار الرأسمالية قديما وحديثا، وفي دراسة حول عوامل نمو الرأسمالية عند الكونفوشية والطاوية والبوذية والهندوسية والبروتستأنتية واليهودية، "أكد أن الرأسمالية التي هي أساس التغير لا تتطور بمعزل عن توافر الشروط المادية، وعن الاستعداد الروحي والعقلي، وهذان العاملان هما أساس التغير والحراك الاجتماعي حسب فيبر، وقد جسدتهما الرأسمالية الغربية في صورة النموذج المثالي له"[1].

---

[1] لوران فلوري، ماكس فيبر. ترجمة محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، . بيروت، 2008، ص 57.

ويرى فيبر، بأن روح الرأسمالية ليست حديثة النشأة، فهي وجدت عبر مراحل تاريخية، في العصور القديمة والقرون الوسطى، وفي مجتمعات مختلفة كالصين ومصر، لكنها لم تعرف في المجتمعات السابقة تحقيقا متميزا، مثل الذي عرفته في المجتمع الأوروبي الحديث، لأن النظرة الدينية في تلك العصور لم تتميز بالعقلانية في التنظيم الإقتصادي الذي عرفه المذهب الكلفيني، والذي كان هو المحرك الأساسي للأفكار الاقتصادية المرتبطة بالتنظيم الرأسمالي.

وفي سياق تحليل أوجه الشبه في بعض الظروف المادية بين الشرق والغرب، وتحليل الفارق الأساسي في التطور، لاحظ فيبر أن سبب عدم نمو الرأسمالية في الصين القديمة، وذلك بالرغم من توافر الشروط المادية القديمة، ووجود نظام نقدي وتوسع ديموغرافي، هو ذلك الإطار الصارم والجامد في العادات والطقوس الناتج عن النزعة المحافظة التي تنطوي عليها الكونفوشية، بمعنى غياب عامل الاستعداد الروحي والعقلي الذي هو أساس التغير حسب فيبر[1].

وفي تفسيره لظاهرة التغير الاجتماعي رأى "فيبر" أن النمو الاجتماعي يسير وفق شكل دائري، أما النمو الثقافي فيسير وفق شكل مستقيم، فالنمو الاجتماعي دائما ما يصل إلى نقطة في أثناء تطوره، حيث يفقد البناء القديم لشرعيته ويغيب عامل الاستعداد الروحي والعقلي، ومن ثمة يتولى قائد عملية بناء جديد، ويستقر النظام الجديد حين تتحول تطوريته إلى روتين، وبمرور الزمن يفقد هذا النظام شرعيته، ثم تتاح له الفرصة إلى قائد مجدد وهكذا تكون دورة التغير الاجتماعي[2].

من خلال عرض مختلف الأفكار التي جاء بها "ماكس فيبر"، نلاحظ أنه ركز على عاملين أساسيين في عملية التغير الاجتماعي، هما الشروط المادية والاستعداد العقلي والروحي، كما أن الأفكار الطقوسية والجامدة لا تساعد على التغيير، ويعتبر "فيبر" أن الدين

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 57.
(2) إس سي، دوب، التغير الاجتماعي. ترجمة عبد الهادي الجوهري، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1986، ص 76.

يعتبر من المصادر الأساسية للقيم الأخلاقية التي هي من بين الاستعدادات الروحية والعقلية، وبالتالي للدين دور كبير في عملية التغير الاجتماعي كما يرى "فيبر".

ثانيا: النظريات الخطية: تفسر النظرية الخطية أو الخط المستقيم التغير الاجتماعي على أنه يسير في خط متصاعد إلى الأمام، من خلال العديد من المراحل التي يمر بها المجتمع، كل مرحلة تقوده إلى نوع معين من التغير يكون أفضل من سابقه أي تغير ارتقائي، والحقيقة أن المجتمعات اليوم تسير أو تعمل دائما من أجل السير إلى الأمام كما يرى "أنتوني غيدنز" أن المجتمعات تنقسم إلى المجتمعات المتقدمة والنامية، والأقل نموا، وكل هذه المجتمعات تسير إلى الأمام، وهو يرفض تماما فكرة التخلف، أو المتخلفة، فهي لم تتخلف إلى الوراء حسب رأيه بل سائرة في طريق النمو، وبالتالي فإن هذه النظريات لا تؤمن الرجوع إلى الوراء أو التخلف أو أن هناك مرحلة تسمى بمرحلة الشيخوخة أو الاضمحلال أو الفناء، ومن رواد هذه النظرية نجد:

1. نظرية أنطونيان كوندرسه: (Antonine Condercet) هو عالم اجتماع فرنسي ينتمي إلى الفلاسفة التاريخيين، لذلك اهتمت دراساته كثيرا بمسيرة تقدم الإنسانية، ومن خلال كتابه الشهير "شكل تاريخي لتقدم العقل البشري" الصادر سنة 1774، بين "كوندرسه" أن الإنسانية تتقدم بشكل مستقيم، وهي في تقدم نحو الأفضل والكمال، ومن خلال مراحل محددة، ويعتقد أن الثقافة والتربية والتعليم هي القاعدة الأساسية في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع مع الاهتمام بدارسة المواضيع الأخلاقية والطبيعية، كما يرى أن التاريخ هو اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي، وكان ذلك نظرة تفاؤلية لمراحل تقدم الإنسانية[1].

---

[1] محمد عبد المولى، الدقس. مرجع سابق، ص 78.

كما قام بتقسيم الحضارة إلى عشرة مراحل، وكل مرحلة تمثل فترة محددة في تقدم الإنسانية، وقد قطعت منها الإنسانية إلى نهاية القرن الثامن عشر تسع مراحل، أما المرحلة العاشرة فهي تمثل مرحلة الآمال المستقبلية حسب "كوندرسه" وهي على النحو التالي[2]:

1. المرحلة الطبيعية: وهي المرحلة التي عاشتها الإنسانية في البداية، وهي تقوم على الصناعات البدائية.

2. مرحلة الرعي واستئناس الحيوان.

3. مرحلة الزراعة: وفيها بدأ الإنسان يستقر ويتأمل في مظاهر الحياة.

4. مرحلة الحضارة اليونانية: وقد ظهرت في المدينة عند اليونان كوحدة سياسية، وقد وصلوا إلى الرقي الحضاري وتطبيق الديمقراطية.

5. مرحلة الحضارة الرومانية: وقد ظهرت فكرة الإمبراطورية والنزعة الرومانية العلمية، وفكرة الوحدة القانونية التي فرضها الرومان على الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم.

6. مرحلة العصور الوسطى المسيحية: وهي تبدأ من انهيار الإمبراطورية الرومانية عام 476م وتنتهي بقيام الحروب الصليبية. وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين (الزمنية والدينية)، وأثر ذلك على مظاهر الحضارة الفكرية في أوروبا.

7. مرحلة الإقطاع (النصف الثاني من العصور الوسطى): وقد ظهر فيها الاستبداد من جانب الحكام والمحاربين ورجال الدين، وظهور الطبقة الغنية على حساب الطبقة الكادحة.

8. مرحلة اختراع الطباعة: وتمتد من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السابع عشر، وقد تميزت هذه المرحلة بالنهضة الفكرية نتيجة لاختراع الطباعة التي سهلت انتشار الكتب والأفكار

---

[2] نفس المرجع، ص 78. نقلا عن: مصطفى، الخشاب. علم الاجتماع ومدارسه. دار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة، 1966، ص ص 207 .210.

عموما. وقد أنتشرت الحركات النقدية والفلسفية، وصاحب ذلك قيام حركة الإصلاح الديني التي ساهمت بتدعيم الديمقراطية، وانتشار الآراء الاشتراكية الخيالية التي أدت في النهاية إلى قيام الحركات الاجتماعية ضد استبداد الحكام والكنيسة.

9. مرحلة الثورة الفرنسية: ويعتبرها "كوندرسه" عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان، واستحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية والنظم الاجتماعية.

10. مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية: ويستدل عليها "كوندرسه" من دراسة الماضي والحاضر للإنسانية، ولهذا يمكن التنبؤ لما سيؤول إليه مستقبل الإنسانية، لأنها تسير وفق خط مستقيم ومحدد بمراحل زمنية متعاقبة، ويتحقق تطور وارتقاء ذاتي للفرد، وتعم فيها المساواة بين الأمم. وفي هده المرحلة تكون الإنسانية قد حققت أفضل مراحل التقدم بتحقيق الغايات التي تسعى إليها.

من خلال المراحل السالفة الذكر، نلاحظ أن "كوندرسه" كان أكثر تفاؤلا في حياة الإنسانية، فهو يرى أنها في حالة تقدم واستمرار إلى الأمام، ولكن تبقى هذه الفكرة خاصة بالمجتمعات الأوروبية، لأن بعض المجتمعات أو المستعمرات التي كانت خاضعة للدول الغربية قد شهدت تراجعا إلى الوراء أو تخلفا بسبب الاستعمار، وبالتالي تبقى نظرة كوندرسه قاصرة حول عملية التغير الاجتماعي، "خاصة وأنه لم يتعرض إلى ديناميات التغير الاجتماعي وأبعاده، لذلك تبقى نظريته في إطار التصور الفلسفي ناهيك عن التقسيم التعسفي لتقسيم المراحل وترتيبها"[1]، واهتمامات بالمجتمعات التي عاش فيها دون غيرها، وبالدين المسيحي دون غيره من الأديان.

2. نظرية جون جاك روسو (J.J. Rousseau): يعد " جون جاك روسو" من أنصار نظرية التقدم الاجتماعي، وقد جاءت أفكاره في كتابه المشهور "العقد الاجتماعي"، وهو صاحب

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 80.

النظرية الشهيرة "العقد الاجتماعي"، ومن خلالها قسم تطور المجتمعات الإنسانية إلى أربعة مراحل، وهي[2]:

1. المرحلة الأولى: وهي مرحلة الحياة الفطرية، وفيها كان الإنسان خاضعا للنظام الطبيعي، ومتمتعا بحرية تامة، وهي المرحلة البدائية الأولى التي عرفها الإنسان، ولم يغير من الطبيعة في شيء.

2. المرحلة الثانية: وهي مرحلة الملكية الفردية والانتاج اليدوي في مجال الزراعة مما دعا الإنسان للاستقرار وتشكيل الأسرة، فأخذت العادات والتقاليد الاجتماعية في التبلور، وأصبحت تأخذ العادات صفة الجبر الإلزام.

3. المرحلة الثالثة: وهي مرحلة عدم المساواة، وفيها زاد الصراع والتنافس بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة للأقوى، وقد دعا هذا التضارب في المصالح إلى التفكير في التعاقد، وتكوين مجتمع سياسي خاضع لسلطة عليا وهي الدولة.

4. المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التعاقدية، وقد تم فيها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم، واختيار حاكم يحكم بإرادتهم والملاحظ أن روسو في تصوراته هذه كان يبين كيفية قيام النظام السياسي وتأليف الدولة التي هي بطبيعة الحال تشكل جانبا مهما في مجال التغير الاجتماعي.

من خلال المراحل التي ذكرها روسو في كتابه العقد الاجتماعي، أكد أن المجتمعات الانسانية انتقلت خلال المراحل التاريخية من الحياة البدائية البسيطة إلى التنظيم الاجتماعي أو العقد الاجتماعي، وهكذا تطورت المجتمعات البشرية خلال المراحل التاريخية التي ذكرها.

---

[2] نفس المرجع، ص 76.

3. نظرية أوجست كونت (Auguste Comte): يعد أوجست كونت من أنصار النظرية الخطية في التغير الاجتماعي، وقد كان تفكير كونت انعكاسا للأحداث المضطربة التي اتسم بها عصره، فقد أدخلت الثورة الفرنسية تغييرات مهمة على المجتمع، وقد كان التصنيع المتنامي قد بدأ بتعديل أساليب الحياة التقليدية للفرنسيين. ومن هنا أراد "كونت" أن يضع علما جديدا لتفسير القوانين التي تحكم وتنظم حياة العالم الاجتماعي، وحسبه فإن لكل علم موضوعه الخاص به، إلا أن جميع هذه العلوم ينتظمها منطق واحد، وتتحرك وفق منهج علمي يهدف إلى كشف النقاب عن قوانين شاملة[1].

وقد أكد ذلك من خلال تقسيمه للدراسة السوسيولوجية، إلى السوسيولوجيا الستاتيكية (البناء الاجتماعي) والتي أراد من خلالها إظهار ما دعاه بالنظام بأنه يتفق عليه أعضاء المجتمع، وسوسيولوجيا الديناميكية (التغير الاجتماعي) التي تهتم بالتقدم فإنه من ناحية هذه الأخيرة أظهر تغير المجتمعات وتقدمها حسب قانون الأحوال الثلاث وأكد بذلك على عامل تطور التفكير البشري.

ويرى كونت من خلال قانون الأحوال الثلاث، أن المجتمعات الإنسانية قد مرت بثلاث أطوار وهي: اللاهوتية، الميتافيزيقية، والوضعية، ففي المرحلة اللاهوتية كان الفكر الإنساني مسيرا بالأفكار الدينية وبالاعتقاد بأن المجتمع ما هو إلا تعبير عن إرادة الله. وفي المرحلة الميتافيزيقية التي تصدرت الفكر البشري في فترة عصر النهضة الأوروبية، بدأ الناس ينظرون إلى المجتمع في إطاره الطبيعي، لا باعتباره ناجما عن قوى فوق الطبيعة. أما المرحلة الوضعية التي دشنتها الاكتشافات والانجازات التي حققها "كوبرنيكوس" و"غاليليو" و"نيوتن" فقد اتسمت بتشجيع تطبيق الأساليب العلمية لدراسة العالم الاجتماعي.

---

[1] أنتوني غيدنز، مرجع سابق، ص ص 61 . 62.

ووفق هذه الوضعيات الثلاث التي ذكرها "كونت" فإن المجتمع ينتقل من مرحلة إلى مرحلة وفق خط متصاعد إلى الأمام، لذلك حاول "كونت" أن يصنع معالم الوضعية القادمة لتكون أحسن من سابقاتها، فقد أبدى خوفه الكبير من انعدام المساواة والطبقية التي خلفتها الثورة الصناعية، والخطر الذي يمثله التفاوت على التماسك الاجتماعي، وانتشار مظاهر الفردانية والتفكك الاجتماعي، وغيرها من المشكلات التي خلفها التصنيع. وبالتالي يكمن الحل حسبه في الوصول إلى اجتماع أخلاقي من شأنه أن ينظم المجتمع أو يعزز أواصر العلاقات فيه رغم بروز الأنماط الجديدة من عدم المساواة. "ورغم أن رؤية "كونت" لإعادة بناء المجتمع لم يقدر لها التحقق والنجاح، إلا أن إسهامه في تنظيم علم المجتمع وتوحيده كان ملهما للجهود التي قامت بعده لوضع الأسس المهنية لعلم الاجتماع باعتباره منهجا أكاديميا"[1].

4. نظرية إميل دوركايم (Emil Durkheim): حسب دوركايم يتغير المجتمع الإنساني من التضامن الميكانيكي إلى العضوي. إذ وصف حالة التضامن الميكانيكي معبرا عن الشعور الجمعي الذي يصف مفهوم (نحن) لأن كافة أفراده متجانسون عقليا وأدبيا، ومشتركون في معتقدات واحدة، ومتجانسون اجتماعيا، وعندهم تقسيم عمل قائم على العمر والجنس المتصف بالبساطة والمتضمن علائق اجتماعية منسوجة من خلال الروابط القرابية المتصفة بالمتانة التي لا تحل ولا تنكسر. بذات الوقت يخلق بين حاملي هذه العلاقات شعورا جمعيا قويا وولاء للضمير الاجتماعي الأمر الذي لا يفسح المجال عندهم للتعبير عن حريتهم الفردية أو مواقفهم الشخصية[2].

بعد هذه المرحلة ينتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة تتصف بالتضامن العضوي الذي يقابل المجتمع الحديث المتصف بالعلاقات الجزئية والجانبية المعتمدة على المصلحة الذاتية والوظيفية المهنية ولا يوجد أي أثر للأواصر القبلية أو القرابية، وفي ضوء ذلك تكون العلاقات

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 63.
[2] خليل عمر معن. مرجع سابق، ص 225.

الاجتماعية سهلة الانحلال والانكسار، وهذا ما يفسر لنا أن الشعور الجمعي فيه ضعيف كبير، وهذا ما يسهل على الفرد التعبير عن مواقفه الشخصية وحريته الفردية بكل حرية بدون مجاملة أو تردد.

وقد بين **دوركايم** انتقال المجتمع من المجتمع التقليدي المبني على التضامن العضوي إلى المجتمع الصناعي المبني على التضامن الميكانيكي عن طريق التقدم في تقسيم العمل، وأرجع عملية تقسيم العمل إلى العامل الديموغرافي بحيث لاحظ أن بكثرة الأفراد في المجتمع، يمارس بعضهم على البعض تأثيرا يجعلهم يتفاعلون بقوة وسرعة أكثر، مما يجعل الحياة الاجتماعية تتكاثف بتقسيم العمل، يكون ذلك التكيف معبر عن درجة تعقيد المجتمع وبالتالي عن الحضارة[1].

من خلال الطرح السابق يفسر "دوركايم" التغير الاجتماعي من خلال انتقال المجتمعات الانسانية من الحالة الميكانيكية إلى العضوية من خلال التخصص وتقسيم العمل، ويواكبه في ذلك تغيرات في الأدوار القيم والعلاقات الاجتماعية وحتى في نمط الحياة، أي في البناء الاجتماعي، وينتقل المجتمع من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، وبالتالي فإن المجتمع الإنساني يسير وفق مراحل تحددها العوامل المادية وليست الأخلاقية كما يذهب إلى ذلك ماكس فيبر (Max weber) وكلما ازداد التعقيد في العمل ازدادت العلاقات الاجتماعية أكثر تعقيدا وانتقل المجتمع بذاك من حال إلى حال أكثر تعقيدا.

5. نظرية كارل ماركس(Marx): بالرغم من أن ماركس من أنصار النظرية الخطية في التغير الاجتماعي مثله مثل "أوغست كونت" و"إميل دوركايم"، وكان مثلهما يسعى إلى تفسير التغيرات التي كانت تطرأ على المجتمع الأوربي خلال الثورة الصناعية إلا أنه يختلف معهم في الأفكار التي طرحوها بصورة كاملة. وقد ارتبطت أهم التغيرات في نظره بتطور الرأسمالية

---

[1] فتيحة حراث. "التغيرات الطارئة في الأسرة الجزائرية بين القيم التقليدية وقيم العصرنة"، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص 29.

التي تشكل بطبيعتها نظاما طبقيا يتميز بالصراع والاستغلال، وهذا ما يؤدي في نظره إلى التفاوت واللامساواة والتفكك والعديد من المشاكل الاجتماعية.

ويرى ماركس أن الأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي لا تكمن فيما يحمله الناس من أفكار وقيم. بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤشرات الاقتصادية والصراع الطبقي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها "محرك التاريخ"، وبعبارة "ماركس": "فإن التاريخ البشري برمته حتى الآن هو تاريخ الصراع بين الطبقات"[1]. ورغم أن ماركس ركز أكثر من اهتمامه على الرأسمالية والمجتمع الحديث، إلا أنه استقصى وتتبع أطوار نمو المجتمعات على مر التاريخ، فالنظم الاجتماعية في نظره تنتقل من نمط انتاج إلى آخر بصورة تدريجية أحيانا، وعن طريق الثورة أحيانا أخرى نتيجة للتناقضات الكامنة في اقتصاداتها.

وحدد ماركس ملامح التقدم في المراحل التاريخية التي بدأت بمجتمعات الصيادين والحصادين، أو ما سماها بالبدائية الشيوعية، وانتقلت عبر نظم العبودية القديمة، ونظم الإقطاع القائمة على تقسيم العمل ببين ملاك الأراضي والعمال، وكان التجار والحرفيين مؤشرا على بداية نمو الطبقة التجارية أو الرأسمالية التي أخذت تحل مكان ملاك الأراضي من النبلاء، ووفق هذه النظرة إلى انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى، اعتقد "ماركس" أن نظاما جديدا سيحل بدلا من النظام الرأسمالي بالطريقة نفسها التي اتحد بها الرأسماليون للإطاحة بالنظام الإقطاعي، وذلك من خلال الثورات العمالية التي ستقوم بتغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على الطبقية، إلى نظام جديد قائم على العدالة والمساواة بين الطبقات[2].

ومن خلال دراسته المعمقة للتطور التاريخي، واهتمامه الخاص بمصدر تطور المرحلة الرأسمالية وتبيانه مدى تأثير الصراع الطبقي في أحداث الحركات الثورية والتحولات في بنية المجتمع، أرجع "ماركس" المحدد الأساسي لتغير بنية الطبقات هو العامل الاقتصادي، وجعل منه العامل الحتمي ولم يجعل منه محددا للعلاقات الاجتماعية فقط، بل جعل منه محددا كذلك للثقافة، ثم عمم حتمية العامل الاقتصادي لكل البنى الاجتماعية، "ظروف الانتاج مرتبطة بمرحلة محددة لتطور القوى المنتجة المادية، ومجموع هذه العوامل الناتجة، تشكل البنية

---

(1) أنتوني، غيدنز. مرجع سابق، ص 69.
(2) نفس المرجع، ص ص 69- 70.

الاقتصادية للمجتمع والقاعدة الحقيقية التي تقوم عليها البنية الفوقية، القانونية والسياسية المرتبطة بقوى الوعي الاجتماعي المحددة، فطريقة انتاج الحياة الاجتماعية تحدد حتما الحياة الاجتماعية والفكرية بصفة عامة"[1] وبذلك يعلن "**ماركس"** صراحة، أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي لمختلف البنيات الاجتماعية أو كما يدعوها "بالبنية الفوقية" وهو المحدد لها، وكلما تغيرت طبيعته عبر المراحل التاريخية، تغير بموجبها المجتمع.

ومن خلال هذه الأفكار الماركسية نستنتج أن العامل الاقتصادي هو أساس التغير الاجتماعي على مر التاريخ عند ماركس، وكانت المجتمعات الإنسانية تنتقل من حال إلى آخر عن طريق انتقال النظام الاقتصادي من مرحلة إلى أخرى، من مرحلة الصيد إلى الإقطاع إلى الرأسمالية، ثم إلى الاشتراكية، الذي سيؤول إليه النظام الاقتصادي الجديد وهو انتقال الملكية من الفردية إلى الجماعية، ويكون الانتاج أكثر تقدما وكفاءة مما هو عليه في ظل النظام الرأسمالي، وسينشأ مجتمع أكثر إنسانية من ذاك الذي نعرفه وتتغير الأوضاع الاجتماعية ونمط الحياة، وهكذا يتغير المجتمع الانساني من وضعية اجتماعية إلى أخرى، وكلما كان النظام الإقتصادي أحسن كان التغير الاجتماعي ينتقل إلى وضع أحسن.

نقد وتقييم:

من خلال استعراضنا لمختلف النظريات المفسرة لعملية التغير الاجتماعي لاحظنا أن هناك اختلافا جوهريا بين النظريات الدائرية والنظريات الخطية المفسرة للتغير الاجتماعي، ففي حين ترى النظريات الخطية أن المجتمعات الانسانية تسير في شكل دورة من بداية التاريخ عبر مراحل عمرية محددة تشبه كثيرا تلك التي توجد عند الكائنات الحية بما فيها الإنسان حيث تنتقل المجتمعات من الميلاد، فالشباب، ثم تؤول إلى الشيخوخة وفي الأخير تفنى، لتولد بعدها مجتمعات جديدة أخرى، أو دولا أخرى.

أما أنصار النظرية الخطية في تفسير التغير الاجتماعي فكانوا أكثر تفاؤلا، حيث رفضوا التفسير الدائري، وراحوا يدرسون واقع المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ، واستنتجوا أن المجتمعات الإنسانية تسير وفق خط مستقيم وهي في تغير دائم نحو الأحسن، واستدلوا بذلك

---

[1] فتيحة حراث، مرجع سابق، ص 31.

على ما حققه الإنسان من إنجازات حتى وصلوا إلى مرحلة الثورة الصناعية، وبالرغم من أنهم لم يخفوا تخوفهم من الانعكاسات السلبية التي أفرزتها الثورة الصناعية مثل ظهور الطبقية والتفاوت الاجتماعي والعنف والجريمة بمختلف أشكالها، إلا أنهم لم يخفوا تفاؤلهم أيضا من المرحلة التي ستأتي بعد الثورة الصناعية والتي حسبهم ستكون أحسن من سابقاتها، كما أنهم ركزوا كثيرا على العامل الإقتصادي وعلى الصناعة لأنهما أساس التغير في نظرهم.

أما اليوم فبالرغم من أن علماء الاجتماع يرون أن المفكرين الاجتماعيين قد كان لهم الفضل في طرح القضايا الجوهرية التي تتعرض لها المجتمعات البشرية، ومساهماتهم الفعالة في تطوير المناهج الفكرية الاجتماعية، لم يخفوا تأثرهم بتلك الأفكار الملهمة، إلا أنهم يختلفون معهم كثيرا حول الأفكار التي طرحوها سابقا، خاصة فيما يتعلق بالتصور المستقبلي للحياة البشرية كما يرونها هم فالمجتمعات البشرية الحديثة لم تسلك الخط الذي رسمه المفكرون الاجتماعيون الكلاسيكيون، "بل إن ما بعد الحداثيين يرون أنه ليس من المحتم على المجتمع البشري أن يسلك المسار الاشتراكي كما كان يرى ماركس، أو أن ينتهج النهج العقلاني والبيروقراطي كما توهم فيبر"[1]. وما يحكم العالم اليوم ليس التصنيع والاقتصاد كما كان الحال إبان الثورة الصناعية، بل نعيش اليوم مرحلة جديدة في حياتنا من يحكمها هو وسائل الإعلام والاتصال الحديثة كما يرى بعض المفكرين الحداثيين وما بعد الحداثيين، حيث يرى هؤلاء أن العالم الذي نعيشه ونشاهده في وسائل الاتصال الحديثة مثل التلفاز والسينما والصور زاخر بالقيم المطروحة للتداول، ولا علاقة له بماضينا ولا بتاريخ المنطقة التي نعيش فيها، ولا بقيمنا وعاداتنا وثقافاتنا، حيث نعيش اليوم في عالم يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار بسبب التغيرات السريعة التي تحدث وتمس البناء الاجتماعي مباشرة وتحدث خللا فيه بسبب التضارب في القيم والأدوار والعلاقات الاجتماعية نتيجة الحملات المتتابعة من الغزو الثقافي الغربي.

لذلك ولكي نفهم طبيعة التغير الاجتماعي اليوم علينا أن ندخل المتغيرات الجديدة ذات الوزن الثقيل في حياة البشرية، مثل الإعلام، والعولمة، والتكنولوجيا وهي عوامل يركز عليها كثيرا علماء ما بعد الحداثة، ويرون أنها المسؤولة عن التغيرات الاجتماعية السريعة والمتدفقة

---

[1] أنتوني غيدنز، مرجع سابق، ص ص 716 – 717.

التي تحدث اليوم، والتي سنتعرض لها من خلال عرض مختلف النظريات ما بعد الحداثة التي جاء بها الرواد الجدد في علم الاجتماع.

ثالثا. نظريات ما بعد الحداثة: يرى منظرو ما بعد الحداثة أن المجتمعات اليوم لم يعد يحكمها أو يسيرها التاريخ أو التقدم كما كان في المراحل السابقة حسب المفكرين الكلاسيكيين، فمجتمع ما بعد الحداثة اليوم هو على دراجة عالية من التعدد والتنوع والسرعة، وأن التغير الاجتماعي قد مضى إلى ما وراء النظام الصناعي، ويقوم هذا المجتمع الجديد على انتاج المعلومات أكثر من انتاج السلع المادية، ومن بين هؤلاء المناصرين لنظرية ما بعد الحداثة نجد:

1. جون بورديار "عالم الواقع المفرط": وهو عالم اجتماع فرنسي ومن أبرز منظري مدرسة ما بعد الحداثة، وكان في بدايات حياته الفكرية متأثرا كثيرا بالأفكار الماركسية، غير أن الثورة الإعلامية الكبيرة التي حدثت قد بدلت رأيه وأفكاره رأسا على عقب، وقال إن ما يؤثر على حياتنا ليس العوامل والنظم الاقتصادية، بل هو الإشارات والصور والمشاهد التي يبثها التلفاز، ويرى بورديار أن نشأة وسائل الإعلام الجماهيرية، ولا سيما الإلكترونية منها مثل التلفاز قد أدت إلى تحولات عميقة في طبيعة حياتنا، وفي أفكارنا وتصرفاتنا وقيمنا ونظرتنا للآخرين وللعالم الخارجي.

ويقصد بورديار بمفهوم "عالم الواقع المفرط" أن التلفاز يعرض لنا مجموعة من المشاهد تزيف الواقع الحقيقي، ونحن نتأثر بها، وعلى أساسها نبني مواقفنا واتجاهاتنا، وإذا تأملنا مختلف الوقائع التي ينقلها التلفاز للأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم بمختلف تفصيلاتها والمشاهد المكررة عنوة، ومواطن الإثارة المبالغة فيها مثل الحروب والمجاعات والمحاكمات والمطاردات. سيتأكد لنا أن التلفاز إنما ينقل ما يسميه جون بورديار "عالم الواقع المفرط"، فالواقع لم يعد موجودا بالفعل، بل إن تغلغل وسائل الإتصال الجماهيرية في حياتنا وفي كل مكان هو من خلق عالما من الواقع المفرط، تكون بفعل اختلاط أنماط السلوك البشري مع

المشاهد والصور الإعلامية، وخير دليل على ذالك هو سلسلة الدعايات التجارية والإشهارات التي تمس مشاعرنا ونتفاعل معها رغم علمنا بزيفها مسبقا[1].

إن نظرة بورديار للعالم الحالي هي أقرب إلى الواقع، فنحن اليوم نجلس أمام التلفاز لساعات نشاهد فيها الأخبار ونبحث عن المشاهد السينمائية الممتعة، وغالبا ما نغادره ونحن نحمل في مخيلتنا مجموعة من الأفكار الجديدة والمعاني والدلالات التي نستمدها من المشاهد والصور، نتفاعل معها ونتأثر بها، وما هي في الحقيقة إلا صورا مفبركة ومشاهد مزيفة بعيدة كل البعد عن الواقع الذي نعيشه، وغدونا نتأثر بالمشاهد التي تعرض علينا من الأحداث والكوارث والمشكلات أكثر بكثير من تأثرنا بالمضمون الحقيقي لهذه الوقائع، وهذا من شأنه أن يخلق العديد من التناقضات في أفكارنا وقيمنا وسلوكياتنا. وعبر عنه بورديار ب"انحلال الحياة وذوبانها في إطار شاشات التلفاز".

2. أورليخ بك "مجتمع المخاطرة": يعارض "بك" بشدة وقوفنا على مرحلة ما بعد الحداثة، فهو يرى أن هذه المرحلة قد تجاوزناها، ونحن نعيش اليوم في مرحلة "الحداثة الثانية" التي تعولمت فيها المؤسسات الحديثة فيما انفلتت فيها حياتنا اليومية من قبضة التقاليد والعادات. لقد بدأ المجتمع الصناعي القديم بالاندثار، مفسحا الطريق ليحل مكانه "مجتمع المخاطرة"، أو ما يطلق عليه منظرو ما بعد الحداثة "مجتمع الفوضى"، فهو يمثل غياب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك الإرشادية، وقد تفاقمت المخاطر بالثورات المتجددة في مجال التقانة، وبالرغم من التحسن والتقدم في الحياة الاجتماعية بفضل التطور التكنولوجي إلا أننا كما يرى "بك" لا يمكننا أن نغفل الآثار المدمرة المحتملة لهذا التطور التقاني، سواء في المجالات النووية، أو في انتاج المحاصيل المعدلة جينيا.

ولا يعتقد "أورليخ بك" أن المجتمعات الحديثة تواجه قدرا من المخاطر أكبر من ذلك الذي واجهته المجتمعات القديمة، غير أن المخاطر تختلف في طبيعتها وأسبابها وأصولها، فالطبيعة

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 513.

كانت المصدر الأساسي للخطر الذي كانت المجتمعات تواجهه في الماضي، أما المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات الحديثة فإنها تعود إلى أنماط التنمية الاجتماعية وإلى المراحل المتقدمة التي بلغها التطور العلمي والتقني، ويعتقد "بك" أن مسؤولية إدارة تلك المخاطر يجب ألا تترك للسياسيين والعلماء فحسب، بل ينبغي أن تسهم فيها جماعات المواطنين بشكل رئيسي[1].

3. مانويل كاستلز "اقتصاد الشبكات": لقد تأثر "كاستلز كثيرا" بالأفكار الماركسية، ولكنه أخذ في مرحلة لاحقة يبتعد عن هذا الاتجاه، وبدا تأثره واضحا بالمتغيرات الناتجة عن الثورات التقانية في مجالات الاعلام والاتصال الجماهيري، ويرى "كاستلز" أن مجتمع المعلومات المعاصر يتميز بظهور "الشبكات" و"اقتصاد الشبكات". والطابع الرأسمالي هو المسيطر على الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على التواصل والترابط الناجمين عن ثورة الاتصالات العالمية.

ويعتقد "كاستلز" أننا قادرون على أن نتحكم في هذا الاقتصاد الحديث المعولم، ويجب علينا أن نسيطر عليه، ولم يخف كاستلز مخاوفه من الواقع الجديد الذي نعيشه حيث يقول "فإن الكابوس الذي تتخوف منه البشرية، وتصبح فيه الآلات هي التي تسيطر على عالمنا، قد أوشك أن يتحول إلى واقع، ولا تتخذ هذه السيطرة شكل الروبوت الذي يلغي فرص العمل والاستخدام، ولا حواسيب الحكومة التي تقوم بدور الشرطة في مراقبة حياتنا، بل تتمثل في أنساق التعامل المالي القائمة في جوهرها على أسس إلكترونية"[1].

كما يبدي "كاستلز" تفاؤله في أنه بوسع المجتمعات البشرية أن تستعيد جانبا من السيطرة الفعلية على الأسواق المحلية لا عن طريق الثورة كما يعتقد ماركس، بل من خلال الجهود الجماعية التي تقوم بها المنظمات العالمية، والدول التي تهتم بصورة مشتركة بتنظيم الرأسمالية الدولية. وقد تكون تقانة المعلومات كما يرى كستلز وسيلة لتمكين الجماعات، وإحياء

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 729.
[1] نفس المرجع السابق، ص 730.

المجتمعات المحلية، ويستشهد في ذلك بحالة بعض الدول مثل فلندا التي تشيع فيها ثقافة الحاسوب والأنترنيت الذي يستخدم بين جميع السكان، وفي المدارس، مع شيوع خدمات الرفاه الاجتماعي التي تشرف عليها الدولة بين المواطنين.

4. أنتوني غدنز "الانعكاسية الاجتماعية": يرى أنتوني غدنز أننا نعيش اليوم في "عالم منفلت" تحف به المخاطر التي تحدث عنها "أورليخ بك". ومع ذلك علينا أن نضيف مفهوم "الثقة" إلى جانب "المخاطر" كما يقول "غدنز"، وهي الآمال التي نعقدها على الأفراد والمؤسسات في مجتمعاتنا الحديثة. وقد أخذ عنصر الثقة هذا بالاندثار مع جملة التحولات المتسارعة في مجتمعاتنا المحلية، وتزايد مظاهر العولمة.

وتعني الثقة حسب "غدنز" أن نعقد الأمل على "أنساق مجردة" لا نعرفها معرفة وثيقة، ولكنها تؤثر تأثيرا مباشرا في حياتنا، مثل المصانع التي تنتج غذائنا، والأجهزة التي تقوم بتنقية المياه التي نشربها، أو البنوك التي نودع فيها أموالنا، والمواقع الإلكترونية التي نضع فيها ملفاتنا الشخصية. وحيث أن الثقة والمخاطرة ترتبطان ارتباطا وثيقا، فإنه علينا أن نكن الثقة بمنظومة واسعة من الهيئات التي تؤثر في حياتنا لنستطيع مواجهة ما يمكن أن نصادفه من مخاطر، وبعبارة أخرى فإننا نتعايش اليوم مع مؤسسات تحمل سلاحا ذو حدين، فإذا أحسنا التعامل مع هذه المؤسسات بإيجابية، فستتحسن طريقة حياتنا، وأمنا من المخاطر المحدقة بنا، والعكس صحيح.

والواقع يثبت ذلك، فكثير من المشكلات الاجتماعية والانحرافات تقع نتيجة إساءة التعامل مع هذه الأنساق المجردة التي أحدثتها المتغيرات التكنولوجية والعولمة، والتقدم العلمي، وبالخصوص في تلك الدول التي تسترد بطرق عشوائية، ودون تخطيط محكم هذه التقنيات الحديثة كوضع القوانين اللازمة لحماية المستخدمين لهذه الأدوات وتشريع العقوبات اللازمة لمن يسيئ استخدامها مثل الهاتف النقال، ومواقع التواصل الحديثة، وبطاقات الائتمان، حيث

كثير ما يسيء الأفراد التعامل معها، وبالتالي ينتج عنها مشكلات كثيرة مثل القنص والتزوير والاعتداء على خصوصيات الغير، بتقدير منهم أنها موجهة للهو والتسلية، على عكس الدول المصنعة لهذه التقنيات الحديثة، حيث تعرف كيفية التعامل معها وتوجيهها في خدمة الأفراد مع وضع القوانين اللازمة التي تحمي المستعملين.

إن معيشتنا في عصر المعلومات الحالي تعني زيادة في مستوى "الإنعكاسية الاجتماعية"، ويشير هذا المفهوم إلى أننا نقوم على الدوام بالتفكير في الظروف التي تكتنف حياتنا وفي تأملها والتمعن فيها، بما في ذلك أنماط السلوك والممارسات والأفكار التي نزاولها أو نحملها في حياتنا اليومية، وتظل في جميع الأحوال لدينا القدرة على التغيير والتعديل على الصعيدين الفردي والجماعي، ويعني ذلك أننا لم نفقد بعد سيطرتنا على المستقبل.

وعلى الصعيد العالمي فإن الدول المفردة قد فقدت جانبا من القوة التي كانت تتمتع بها في الماضي، وقل نفوذها في وضع السياسات الاقتصادية. غير أن الحكومات مازالت تحتفظ رغم ذلك بقدر كبير من السلطة والنفوذ، كما أن تضافر الجهود التعاونية بين الدول لا بد من أن يزيد من مستوى السيطرة والتوجيه على هذا "العالم المنفلت"، ولا شك أن الهيئات والحركات الاجتماعية التي يشير إليها "أورليخ بك" تقوم بدور مهم خارج الإطار السياسي النظامي التقليدي. غير أنها لا تستطيع أن تحل مكان السياسات الديمقراطية المعهودة، ولا بد أن تتجاوب الحكومات الديمقراطية مع دعوات الحركات الاجتماعية في المجتمع.

وقد أخذت "ديمقراطية العواطف" في الظهور بصورة بارزة في المجتمعات الحديثة خلال العقود القليلة الماضية. ويشير هذا المفهوم إلى ظهور أشكال جديدة من الحياة العائلية يشارك فيها الرجال والنساء على قدم المساواة. لقد كانت أشكال العائلة التقليدية قائمة على هيمنة الرجال، وكان القانون يكرس هذا التباين. وينبغي أن لا يقتصر تزايد المساواة بين الجنسين على حقوق التصويت والأنتخاب، بل يجب أن يشتمل على المجالات الشخصية الحميمية،

وإن إشاعة الديمقراطية في الحياة الشخصية ينبغي أن تصل إلى مرحلة التي تصبح فيها العلاقات قائمة على الاحترام المتبادل والتواصل والتسامح.